

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي"

تقرير مقدم من إيطاليا

- ١ - تعتبر إيطاليا أن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار والقاعدة الأساس لمواصلة السعي لتزع السلاح النووي عملاً بالمادة السادسة. وبالتالي، فإن إيطاليا ملتزمة كامل الالتزام بصون سلامة معاهدة عدم الانتشار وتعزيز تنفيذها وتعميمها.
- ٢ - وتقر إيطاليا بأهمية عملية الاستعراض المحسنة والمعززة، وتؤيد الوثيقة النهائية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ والمقررات والقرارات المعتمدة أثناء مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، وتعترف بحدوث تطورات تثير بالغ القلق في مجالي الانتشار النووي والإرهاب في الفترة التي أعقبت مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠.
- ٣ - وتظل إيطاليا مقتنعة كامل الاقتناع بأن اتباع نهج أمني متعدد الأطراف يشمل نزع السلاح وعدم الانتشار هو أفضل طريقة لصون النظام والسلم والاستقرار على الصعيد الدولي.
- ٤ - وحيث أن الامتثال للمعايير والقواعد المتعددة الأطراف الحالية أمر جوهري لكفالة مصداقيتها وفعاليتها، فإن إمكانية التحقق المادي من الامتثال والكشف عن المخالفات يكتسي أهمية قصوى. وفي هذا السياق، يلزم الاعتراف بأهمية آليات ونظم التحقق: ينبغي استغلال آليات ونظم التحقق القائمة على أفضل وجه، والسعي إلى تطويرها؛ وينبغي البحث عن وضع صكوك تحقق دولية إضافية انطلاقاً من أن تلك الفكرة قابلة للإنجاز. وتعتبر إيطاليا البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية جزءاً لا يتجزأ من نظام ضمانات



الوكالة. وبالتالي، تعتبر إيطاليا، انسجاماً مع الموقف الأوروبي، أن اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية، جنباً إلى جنب مع البروتوكولات الإضافية، تمثل معيار التحقق، وتدعو إلى التقيد الشامل بها. وقد صدقت إيطاليا على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي دخل حيز النفاذ في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٥ - وقد انضمت إيطاليا إلى جميع نظم مراقبة صادرات المواد والتكنولوجيا النووية أو المتصلة بالمجال النووي، مثل مجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، وتعتبر أهمها يظطلعان بدور هام في السعي لتحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار عن طريق وضعهما لمبادئ توجيهية تضمن خضوع صادرات المواد والمعدات والتكنولوجيات النووية والمواد المزروجة المتصلة بها لرقابة وضوابط مناسبة.

٦ - وترحب إيطاليا باتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرار ١٥٤٠، وتدعم عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ في سعيها من أجل ضمان تنفيذ القرار على الصعيد العالمي.

٧ - وعلاوة على هذا، تشارك إيطاليا بنشاط في "المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار" منذ إطلاقها في أيار/مايو ٢٠٠٣. وتهدف المبادرة إلى المساعدة على منع وحظر أنشطة الشراء والاتجار غير المشروع في أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيا المتصلة بها.

٨ - وتؤيد إيطاليا الأهداف الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وتشجع المفاوضات بحسن نية بشأن تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح مبكراً ونزع السلاح النووي، ووضع معاهدة لترع السلاح الشامل والكامل بإشراف دولي صارم وفعال. وبالفعل، فإن نزع السلاح هو أحد دعائم معاهدة عدم الانتشار. وسنواصل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي تطلعنا من أجل مزيد من الجهود المنهجية والتقدمية الرامية إلى نزع السلاح النووي.

٩ - وتقدر إيطاليا وتشجع جهود الدولتين النوويتين الرئيسيتين لتقليص ترسانتيهما النوويتين الاستراتيجيتين منذ انتهاء الحرب الباردة. وفي هذا السياق، ترحب إيطاليا بالتصديق على معاهدة موسكو لعام ٢٠٠٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. فهي خطوة هامة في سياق الأمن الدولي ومساهمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

١٠ - وتؤكد إيطاليا التزامها بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت. وإيطاليا هي أحد الموقعين الأصليين على المعاهدة، وتلتزم، من خلال التصديق عليها، بالتشغيل الكامل للأمانة التقنية المؤقتة. وتعمل إيطاليا جاهدة، من خلال الاتحاد

الأوروبي، على الترويج لدخول المعاهدة حيز النفاذ وتأكيد حالات الوقف الاختياري الراهنة. وتوجد إحدى محطات الرصد التابعة لنظام الرصد الدولي في إيطاليا، كما يوجد بها أحد مختبرات النويدات المشعة.

١١ - وتعتقد إيطاليا ضرورة السعي بجدية نحو توافق للآراء في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج للعمل. ومن باب الأولوية، سيكون لهذا البرنامج تأثير إيجابي في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، لا سيما من خلال التفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية). ويظل الشروع المبكر في تلك المفاوضات وإتمامها عاجل هدفا أساسيا بالنسبة لإيطاليا. ولهذا السبب، لم تأل إيطاليا أي جهد في تشجيع الوصول إلى برنامج عمل متوازن في إطار مؤتمر نزع السلاح يسمح ببدء هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تتطرق المفاوضات لمسألة التحقق. وتهيب إيطاليا بجميع الدول أن تعلن وقفا اختياريًا لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى وتلتزم بذلك الوقف الاختياري. وترحب إيطاليا بالإجراءات التي اتخذتها الدول الخمس الحائزة للسلاح النووي من أجل مراعاة وقف اختياري في هذا المجال.

١٢ - وفي إطار الأمم المتحدة، رعت إيطاليا، أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، أو اشتركت في رعاية القرارات التالية المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية وبتزاع السلاح النووي:

- ٦٠/٥٩ التحقق بجميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في مجال التحقق
- ٧٦/٥٩ الطريق إلى إزالة الأسلحة النووية
- ٨٠/٥٩ تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل
- ٨١/٥٩ مقرر مؤتمر نزع السلاح (CD/1547) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بأن ينشئ، في إطار البند ١ من جدول أعماله المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، لجنة مخصصة للتفاوض، استنادا إلى تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه، على عقد معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى
- ١٠٨/٥٩ تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

١٣ - وتقر إيطاليا، من منظور نزع السلاح النووي، بأهمية البرامج الرامية إلى تدمير وإزالة الأسلحة النووية والتخلص الآمن من المواد الانشطارية في إطار البرامج التعاونية للحد من الخطر، مثل مبادرة الشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية. وترمي هذه البرامج التي تشارك فيها إيطاليا بنشاط إلى الترويج لتدمير أسلحة الدمار الشامل ومراقبة وتأمين المواد الحساسة والمرافق والخبرات المتصلة بها. كما تعد أدوات إضافية لمعالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وتشديد الكفاح ضد الإرهابيين الساعين لحيازة أسلحة الدمار الشامل.

١٤ - وفي الواقع، فإن التحديدات الهامة للأسلحة النووية عن طريق معاهدات وعمليات متعددة الأطراف وثنائية وأحادية لنزع السلاح النووي والحد من السلاح على مر العقود الماضية، قد لفتت انتباه المجتمع الدولي إلى أن الالتزامات بنزع السلاح لا معنى لها ما لم يتم تدمير الأسلحة المعنية ذاتها أو التخلص منها على نحو مناسب.

١٥ - وفي وقت يتعاضم فيه تهديد انتشار الأسلحة النووية للسلم والأمن الدوليين، ويبرز فيه خطر سعي الإرهابيين لحيازة المواد الانشطارية، بل وحتى الأسلحة النووية، ينبغي اعتبار البرنامج التعاوني للحد من الخطر أسلوباً إضافياً جديداً للتصدي لمشكلة انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وهكذا، فإن إيطاليا تعتقد أن الجانب النووي من المبادرة التعاونية للحد من الخطر مهم لعملية معاهدة عدم الانتشار، ويعزز المعاهدة عملاً بأحكام المادتين السادسة والأولى على حد سواء. ويعد تعطيل آلاف الرؤوس الحربية النووية المنشورة بموجب هذا البرنامج أحد التدابير الفعالة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، ليس فقط في إطار معاهدة عدم الانتشار وحسب، بل أيضاً بموجب مبادئ وأهداف عام ١٩٩٥ والخطوات العملية الـ ١٣ لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠.